بعض مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية في ليبيا خلال الفترة (2000-2020)

أ. محمد عهر عبد الخالق بوغندورة **أ. وليد عبد الرازق بوحوية****

المعهد العالي للتقنيات الزراعية / لعويليه. **مركز البحوث الزراعية.**

الملخص

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في تمويل برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية المختلفة لاقتصاديات كل من الدول النامية والمتقدمة على السواء، وتتمثل مشكلة البحث في تدني حجم التجارة الخارجية الزراعية الليبية نظرا لقلة حجم الصادرات من السلع الز راعية أمام الواردات، كما أن القطاع الزراعي يعاني من عجز في الميزان التجاري الزراعي الأمر الذي يستوجب محاولة دراسة واقع التجارة الزراعية الليبية. وبدراسة **معدل التبعية** تبين ان معدلات التبعية الاقتصادية تراوحت بين حد اقصى عام 2020 بنسبة 3012% وحد أدني عام 2000 بنسبة 399% وبمتوسط سنوي بلغ حوالي161.3%، وهذا الارتفاع في نسبة معدل التبعية للتجارة الخارجية الزراعية الى قيمة الناتج المحلى الزراعي يدل على ارتفاع حجم الواردات الزراعية وتبعية الاقتصاد الزراعي الليبي للخارج. أما فيما يختص بدراسة **صافي الميزان التجاري** تراوح عجزه بين حد ادني بلغ حوالي 401.3 مليون دينار في عام 2000، وحد اعلى بلغ نحو ا 2797.5مليون دينار عام 2020، وقد قدر متوسط العجز السنوي في الميزان التجاري بنحو 1788.4مليون دينار كمتوسط للفترة (2000-2020). وقد أسفرت التطورات في التجارة الخارجية عن عجز الميزان التجاري خلال فترة الدراسة. **كما أن نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعية** يتراوح بين حد أدني بلغ حوالي 106دينار عام 2001 وحد أعلي بلغ نحو423 دينار عام 2020، وقد قدر متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعية بنحو 300.4 دينار خلال الفترة (2000-2020). ولقد أوصت الدراسة الي مراقبة مؤشر التبعية الغذائية عبر خطط استراتيجية لتقليل الواردات من السلع التي يمكن إنتاجها محليًا، والعمل على ترشيد الواردات الزراعية ومعالجة العجز في الميزان التجاري الليبي، وتنمية الصادرات الزراعية من خلال التركيز على إنتاج المحاصيل الزراعية التي تتميز بها ليبيا مثل زراعة الزيتون والتمور والحمضيات والعمل على تصديرها في صورها الأولية والمصنعة.

مفاتيح الكلمات: معدل التغطية، درجة المشاركة الاقتصادية، معدل التبعية الاقتصادية، صافي الميزان التجاري الزراعي، نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعيـة، نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعيـة.

Abstract

Foreign trade plays an important role in financing various economic development programs and projects for the economies of both developing and developed countries. The research problem is represented by the low volume of Libyan foreign agricultural trade due to the small volume of exports of agricultural goods compared to imports. The agricultural sector also suffers from a deficit in the agricultural trade balance, which requires an attempt to study the reality of Libyan agricultural trade

A study of the dependency ratio revealed that economic dependency rates ranged between a maximum of 3012% in 2020 and a minimum of 399% in 2000, with an annual average of approximately 161.3%. This increase in the ratio of the dependency rate on agricultural

foreign trade to the value of agricultural GDP indicates an increase in the volume of agricultural imports and the dependency of the Libyan agricultural economy on foreign trade.
Regarding the study of the net trade balance, its deficit ranged between a minimum of approximately 401.3 million dinars in 2000 and a maximum of approximately 2,797.5 million dinars in 2020. The average annual deficit in the trade balance was estimated at approximately 1,788.4 million dinars as an average for the period (2000-2020). Developments in foreign trade resulted in a trade balance deficit during the study period.
The per capita share of foreign agricultural trade ranged between a minimum of about 106 dinars in 2001 and a maximum of about 423 dinars in 2020. The average per capita share of foreign agricultural trade was estimated at about 300.4 dinars during the period (2000-2020).
The study recommended monitoring the food dependency index through strategic plans to reduce imports of goods that can be produced locally, working to rationalize agricultural imports and address the deficit in the Libyan trade balance, and developing agricultural exports by focusing on the production of agricultural crops that Libya is famous for, such as olives, dates, and citrus fruits, and working to export them in their raw and processed forms.
Keywords:
Coverage rate, degree of economic participation, economic dependency rate, net agricultural trade balance, per capita share of agricultural foreign trade, per capita share of agricultural foreign trade.

المقدمة:

تمثل التجارة الخارجية أهمية كبيرة في البنيان الاقتصادي لكل دول العالم حيث يتم من خلالها تبادل السلع والمنتجات التي لا تتوفر محلياً في شكل صادرات وواردات والتي يتحقق من خلالها التكامل الاقتصادي بين الدول حيث تساهم الصادرات الزراعية في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها إحدى مصادر التمويل من العملات الأجنبية التي يوفرها قطاع الزراعة، إلا أنها لا تزال دون تحقيق المستوى المطلوب كمثيلتها العالمية. وعلى الرغم من الإمكانات المالية لدى ليبيا لاتزال مساهمة التجارة الخارجية الليبية في التجارة الخارجية العربية والعالمية ضئيلة، ويعاني الاقتصاد الليبي من أزمة هيكلية رغم ارتفاع معدلات النمو في قيمة الناتج المحلي الإجمالي وتتمثل هذه الازمه في كون الاقتصاد الليبي يعتمد على سلعة واحدة وهي النفط وبالتالي يتعرض الاقتصاد لعدم الاستقرار في الأسواق الخارجية أو بسبب الظروف الداخلية التي ظهرت بعد عام 2011، ويضاف الى ذلك التقلبات الحادة في أسعار السلع الاستيرادية من السلع الزراعية والغذائية بسبب التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية والتي تمثل ضغط على الاقتصاد الليبي . وبسبب أيضا تعديل سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

أهداف البحث

يهدف البحث الي تطبيق معظم مؤشرات التجارة الخارجية على كل من الاقتصاد القومي والزراعي للتعرف على مدى مقدرة هذه المؤشرات لتفسير الظواهر الاقتصادية المحلية والعالمية التي واجهت الاقتصاد القومي والزراعي، أيضا الصادرات والواردات الكلية والزراعية خلال فترة الدراسة (2020-2000)، ومدي توافق هذه المؤشرات وارتباطها ببعضها، حيث يتم قياس مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية من خلال الاهداف الفرعية التالية:

1- معرفة تطور التجارة الخارجية الزراعية في ليبيا **خلال الفترة (2020-2000)**

2- . دراسة بعض مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الزراعية في ليبيا خلال نفس الفترة.

المشكلة البحثية:

تكمن مشكلة البحث في تدني حجم التجارة الخارجية الزراعية الليبية نظرا لقلة حجم الصادرات من السلع الز راعية أمام الواردات، كما أن القطاع الزراعي يعاني من عجز في الميزان التجاري الزراعي الأمر الذي يستوجب محاولة دراسة واقع التجارة الزراعية الليبية.

مصادر البيانات والأسلوب البحثي

اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة التي تخص موضوع الدراسة من الجهات الرسمية والهيئات والمؤسسات الحكومية ومجلس التخطيط العام ومصرف ليبيا المركزي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية هذا بالإضافة الي بعض المواقع على شبكة المعلومات الدولية. لقد استند البحث على منهجية التحليل الاقتصادي الوصفي، كما تناول البحث تقدير بعض المؤشرات الخاصة بالتجارة الخارجية مثل معدل التبعية، نصيب الفرد من التجارة الخارجية، معدل التغطية، الميل الحدى للواردات، الميل الحدى للصادرات، والميزان التجاري وذلك على المستوي القومي والقطاع الزراعي.

الاستعراض المرجعي

أوضحت دراسة (بوخشيم، 2003) أن هناك هيمنة الصادرات النفطية على اجمالي الصادرات في الاقتصاد الليبي، مما يدل على عدم تحقيق أي تقدم يذكر في مجال تنوع هيكل الصادرات الليبية كونت انعكاس لهيكل الإنتاج في الاقتصاد المحلي وكذلك ترتب عن الاعتماد على الإيرادات النفطية في ظل الوفرة النفطية عدم الاهتمام بجانبي الكفاءة (المدخلات والمخرجات) عند الاستثمار في مشروعات التنمية، بحيث لم يتحقق الأثر المطلوب على النمو في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية. كما أدت هذه الوفرة إلى هدر في استخدام الموارد، كذلك كشفت الدراسة عن أن انخفاض حصة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لم تكن نتيجة تحسن كبير في مستوى الانتاج أو الانتاجية في القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة وإنما بالدرجة الأولى بسبب تراجع حصيلة الصادرات النفطية.

كما أوضحت دراسة (اللافي، 2006) تدني حجم التجارة الزراعية العربية البينية ، حيث بينت محدودية حجم التبادل التجاري العربي الليبي الزراعي فقد بلغ حجم التجارة العربية البينية نحو 1.40 مليار دولار عام 2002 مثلت 101.%، من حجم التجارة الخارجية العربية البينية خلال نفس العام بينما بلغ حجم التجارة العربية الزراعية البينية نحو 5.6 مليار دولار لعام 2000 مثلت 148.%، من حجم التجارة العربية الزراعية خلال نفس العام، كما تشير الدراسة إلى أن الوطن العربي يعتمد على الخارج في توفير 54% من احتياجاته من الحبوب ونحو 67% من احتياجاته من الألبان. وهذا يعني احتمالية التعرض لمخاطر الأمن الغذائي.

وفي دراسة (الدناصوري وأخرون، 2013) حيث تستهدف الدراسة قياس كفاءة التجارة الخارجية الكلية والزراعية العربية خلال الفترة(1990–2010) واعتمدت الدراسة على عديد من معايير كفاءة التجارة الخارجية مثل معدل النمو السنوي للتجارة الخارجية، متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية، معدل التغطية، درجة المشاركة الاقتصادية، حيث أوضحت نتائج الدراسة أنه لم يتعدى إسهام التجارة الكلية العربية في التجارة الكلية العالمية 6%، ولم يزيد إسهام التجارة الزراعية العربية في التجارة الكلية عن 7%، كما أن قدرة تغطية الواردات الزراعية العربية لا تتعدى 27%، مما يؤدى لاعتماد الدول العربية على الخارج في سد نقص هذه التغطية، ويشكل خطورة على الأمن الغذائي العربي.

استهدفت دراسة (سعاد ميكائيل،2015) قياس مدى تأثير إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة الليبية الزراعية بين الدول الأعضاء وليبيا بصفة عامة وعلى أهم السلع الزراعية والاستراتيجية

الليبية بصفة خاصة وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك زيادة في قيمة الفائض في الميزان التجاري الليبي من قرابة 1648.3 مليون دينار عام 1991 إلى حوالي 23820 مليون دينار عام 2010 وبمعدل نمو سنوي حوالي 12%، كما أوضحت معايير كفاءة التجارة الخارجية الليبية زيادة هذه المعايير خلال الفترة الثانية من الدراسة (2001–2010) مقارنة بالفترة الأولى(1991–2000)وتمثلت هذه المعايير في متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية الليبية ومعدل التبعية الاقتصادية الليبية للعالم الخارجي ومعدل تغطية الصادرات الليبية للواردات، ومعدل أداء قطاع التجارة الخارجية الليبية والميل المتوسط للتصدير والاستيراد. كما اوضحت الدراسة أن هناك توافقاً تجارياً بين الصادرات الزراعية الليبية والواردات الزراعية الليبية ومختلف دول المغرب العربي.

لقد توصلت دراسة (جميلة اكريم ،2016) الي أن العوائد النفطية تمثل حوالي 926.% من هيكل الاقتصاد الليبي وتمثل الصادرات النفطية حوالي 97.6% من الصادرات الليبية ، وبلغ العجز في الميزان الزراعي لعام 2010 حوالي257.70 مليون دينار، وان الفجوة الغذائية من الخضروات والفاكهة لازالت تغطى من الخارج ، كما بلغت نسبة الانكشاف الاقتصادي الليبي حوالي 959.1% وان هناك تطور في نصيب الفرد من التجارة الخارجية وذلك بسبب الصادرات النفطية وليس بسبب الصادرات الزراعية وأوصت الدراسة بأن ليبيا دولة لديها العديد من المقومات الاقتصادية للقيام بالتجارة الخارجية الزراعية ولكنها تحتاج لسياسات اقتصادية مدروسة.

كما توصلت دراسة (الشباح واخرون ،2018) الى معرفة تطور التجارة الخارجية الزراعية في ليبيا خلال الفترة (1991–2015). وتوصل البحث الى أن قيمة الواردات الزراعية الليبية أخذت اتجاها متزايد معنوي إحصائيا بلغ نحو 1505.2 مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي مركب بنسبة 11.6% وأن قيمة الصادرات قد أخذت اتجاها متناقص غير معنوي احصائيا وبمعدل نمو سنوي مركب غير معنوي احصائيا بنسبة 1%. كما شهد الميزان التجاري الزراعي الليبي عجز من حوالي 3261.01 مليون دينار عام 1992 الي حوالي 3118.34 مليون دينار عام 2015، وبتقدير معدل التغطية للصادرات للواردات الزراعية، تبين أن هناك تذبذب في معدل التغطية، حيث بلغ حد أدنى حوالي 2.03% عام 2012 وقد يرجع ذلك للظروف السياسية والاقتصادية التي حدثت في ليبيا بعد عام 2011 ، وحد أقصى بلغ حوالي 59.48% عام 1995، مما يدل على ضعف وانخفاض مساهمة الصادرات الزراعية مقابل الواردات الزراعية وبحساب معدلات التبعية الاقتصادية خلال فترة الدراسة تبين أنها تراوحت بين حدها الأقصى عام 2014 بنسبة 5794.8% وحدها الأدنى عام 1999 بنسبة 23.97%، و ارتفاع في نسبة معدل

التبعية إلى قيمة الناتج المحلى الزراعي يدل ذلك على اعتماد ليبيا بدرجة كبيرة على الواردات الزراعية من الخارج وبالتالي تبعية الاقتصاد الزراعي الليبي للخارج. كما تبين أن درجات الانكشاف الاقتصادي تراوحت بين حد أدنى وبنسبة 55.24% عام 1999 وحد اقصى وبنسبة 5886.1% عام 2014, وهذا الارتفاع في النسبة يوضح مدى تأثر الاقتصاد الزراعي الليبي بالتجارة الخارجية وتزايد تبعيته للخارج. وأوصى البحث بتنمية الصادرات الزراعية من خلال التركيز على إنتاج المحاصيل الزراعية التي تتميز بها ليبيا والعمل على ترشيد الواردات الزراعية ومعالجة العجز في الميزان التجاري الليبي والتأكيد على أهمية التبادل التجاري الزراعي بين الدول العربية.

بعض المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية:

1- معدل التغطية

يشير هذا المعيار إلى المركز التجاري للدولة، أو كفاءة التجارة الخارجية للدولة ومقدرتها على تغطية نفقات وارداتها الكلية من حصيلة صادراتها، ويتم تقديره من خلال المعادلة التالية:

معدل التغطية = (قيمة الواردات ÷ قيمة الصادرات) x100

وتشير زيادة قيمته عن 100٪ إلى وجود فائضاً في الميزان التجاري للدولة، نظراً لأن قيمة الصادرات تكفي لسد نفقات الاستيراد، وتوفر للدولة النقد الأجنبي **(سليمان واخرون، 2016)** .

2- **درجة المشاركة الاقتصادية**

يعبر معيار درجة المشاركة الاقتصادية عن مدى مساهمة ومشاركة التجارة الخارجية للدولة في التجارة الدولية، ويتم حسابه بالفرق بين الواردات والصادرات للدولة، أي صافي التجارة الخارجية منسوبا إلى القيمة الكلية للتجارة الخارجية، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين حد أدنى صفر، وذلكً في حالة توازن الميزان التجاري للدولة، وحد أعلى 100 أذا ما كانت الدولة مستورداً صافيا

(الشباح واخرون، 2018).

3- **معدل التبعية الاقتصادية**

يعبر هذا المؤشر عن اعتماد اقتصاد الدولة على العالم الخارجي، فارتفاع هذا المعدل يدل على اعتماده على التجارة الخارجية بدرجة كبيرة، ويتم حسابه في صورة نسبة مئوية لقيمة الواردات إلى قيمة الناتج المحلى الإجمالي، **(العفيفي والنجار، 2018).**

4- **صافي الميزان التجاري الزراعي:**

يشير الميزان التجاري الزراعي الى الفرق بين قيمة الصادرات الزراعية وقيمة الواردات الزراعية **(الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق).**

صافي الميزان الزراعي = قيمة الصادرات الزراعية – قيمة الواردات الزراعية.

5- **نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعيـة:**

أي متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع التجارة الخارجية الزراعية ويتم الحصول عليه عن طريق خارج قسمة مجموع قيمة الصادرات الزراعية والواردات الزراعية على عدد السكان **(سليمان واخرون، 2016).**

نصيب الفرد من التجارة = (حجم التجارة ÷عدد السكان)

6- **الميل الحدى للتجارة الخارجية الزراعية:**

الميل الحدي للتجارة الخارجية الزراعية له صورتين هما الميل الحدى للواردات الزراعية والميل الحدى للصادرات الزراعية، ويشير الميل الحدى للواردات الزراعية الى الدرجة التي يفضل بها السكان إنفاق الزيادات المحققة في الناتج الزراعي على استيراد محاصيل ومنتجات زراعية اجنبية وكلما زاد هذا المؤشر دل ذلك على زيادة اعتماد الدولة على الواردات الزراعية.

والميل الحدي للواردات تمثله العلاقة الرياضية التالية:

الميل الحدي للواردات = (التغير في قيمة الواردات ÷ التغير في اجمالي الناتج) * 100

ويتم الحصول على الميل الحدى للتصدير الزراعي بقسمة التغيرات النسبية في قيمة الصادرات الزراعية على التغيرات النسبية في قيمة الناتج الزراعي.

الميل الحدي للصادرات = (التغير في قيمة الصادرات ÷ التغير في اجمالي الناتج) * 100

وكلما زاد الميل الحدى للواردات الزراعية كلما زاد الجزء المخصص من الدخل الزراعي للاستيراد الزراعي الأمر الذي يؤدى الى عواقب سيئة على الاقتصاد الزراعي بصفة خاصة والاقتصاد القومي بصفة عامة حيث ينخفض الجزء المخصص من الدخل الزراعي للإنفاق على السلعة المحلية وبالتالي ينخفض الطلب الكلى مما يبطئ من حركة نمو الاقتصاد الزراعي.

النتائج ومناقشتها:

اولاً: تطور بعض المتغيرات المرتبطة بالتجارة الزراعية الليبية خلال الفترة (2020-2000)

1- تطور الواردات الزراعية الليبية خلال الفترة (2020-2000)

باستعراض بيانات الجدول رقم (1) تبين أن قيمة الواردات الزراعية الليبية شهدت تطور كبير خلال فترة الدراسة حيث، تراوحت بين حد أدنى يبلغ حوالي 462.1 مليون دينار عام 2000 وحد اعلى يبلغ حوالي 2805.5 مليون دينار عام 2020وبلغ متوسط الواردات الزراعية خلال فترة الدراسة حوالي 1804.5 ملبون دينار،

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام ومن الجدول رقم (2) تبين أن الواردات تتزايد بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (0.08) وبمعدل تغير سنوي مركب بلغ نحو 5.19**%**.

2- **تطور الصادرات الزراعية الليبية خلال الفترة (2020-2000)**

باستعراض بيانات الجدول رقم (1) تبين ان قيمة الصادرات الزراعية الليبية قد بلغت أدني حد لها عام 2007 حيث بلغت حوالي 1.04 مليون دينار، بينما بلغت أعلي حد لها عام 2002 وكانت القيمة تبلغ حوالي 61.2 مليون دينار، وبلغ متوسط الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة حوالي 16.3 ملبون دينار، **وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام ومن الجدول رقم (2)** تبين أن الصادرات تتناقص بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (1.65) وبمعدل تغير سنوي مركب بلغ نحو 2.8**%**.

3- **تطور صافي الميزان التجاري خلال الفترة (2020-2000)**

وبدراسة **صافي الميزان التجاري** تراوح عجزه بين حد ادني بلغ حوالي 401.3 مليون دينار في عام 2000، وحد اعلى بلغ نحو ا 2797.5 مليون دينار عام 2020، وقد قدر متوسط العجز السنوي في الميزان التجاري بنحو 1788.4مليون دينار كمتوسط للفترة (2000-2020). وقد أسفرت التطورات في التجارة الخارجية عن عجز الميزان التجاري خلال فترة الدراسة.

4- تطور نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعية خلال الفترة (2020-2000)

وتشير بيانات جدول (1) الي أن نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعية ر تراوح بين حد أدني بلغ حوالي 106دينار عام 2001 وحد أعلي بلغ نحو423 دينار عام 2020، وقد قدر متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعية بنحو 300.4 دينار خلال الفترة (2000-2020).

جدول رقم (1) تطور الواردات الزراعية والصادرات الزراعية والناتج المحلي الزراعي والميزان التجا ري وقيمة التجارة الخارجية خلال الفترة (2020-2000)

السنوات	الواردات الزراعية بالمليون دينار	الصادرات الزراعية بالمليون دينار	الميزان التجاري بالمليون دينار	الناتج المحلي الزراعي بالمليون دينار	عدد السكان بالمليون نسمه	قيمة التجارة الخارجية	نصيب الفرد من التجارة الخارجية
2000	462.15	60.78	401.37-	115.79	4.89	522.93	106.9387
2001	515.93	3.88	512.05-	123.20	4.90	519.81	106.0837
2002	914.59	61.26	853.33-	131.92	4.98	975.85	195.9538
2003	933.53	29.71	903.82-	137.50	5.07	963.24	189.9882
2004	1159.70	32.42	1127.28-	109.59	5.19	1192.12	229.6956
2005	1177.37	22.65	1154.72-	114.02	5.24	1200.02	229.0115
2006	1008.83	9.91	998.92-	118.86	5.30	1018.74	192.2151
2007	1215.51	1.04	1214.47-	128.04	5.69	1216.55	213.8049
2008	1586.39	12.82	1573.57-	181.65	6.03	1599.21	265.2090
2009	1663.94	14.37	1649.57-	188.00	6.03	1678.31	278.3267
2010	2320.38	8.97	2311.41-	126.55	6.10	2329.35	381.8607
2011	2320.38	8.97	2311.41-	95.45	6.29	2329.35	370.3259
2012	2320.38	8.97	2311.41-	126.54	6.28	2329.35	370.9156
2013	2320.38	8.97	2311.41-	126.14	6.27	2329.35	371.5072
2014	2320.38	8.97	-2311.41	114.26	6.26	2329.35	372.1006
2015	2320.38	8.97	-2311.41	112.73	6.28	2329.35	370.9156
2016	2456.89	8.45	2448.44-	98.76	6.30	2465.34	391.3238
2017	2654.90	8.10	2646.80-	95.34	6.38	2663.00	417.3981

2018	2678.10	8.00	2670.10-	94.90	6.48	2686.10	414.5216
2019	2745.90	8.00	2737.90-	94.50	6.57	2753.90	419.1629
2020	2805.55	8.00	2797.55-	93.12	6.65	2813.55	423.0902
المتوسط	**1804.836**	**16.34333**	**-1788.49**	**120.326**	**5.865714**	**1821.18**	**300.4928**

الميزان التجاري = اجمالي الصادرات – اجمالي الواردات

قيمة التجارة الخارجية = اجمالي الصادرات + اجمالي الواردات

نصيب الفرد من التجارة = حجم التجارة ÷عدد السكان

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، احصائيات التجارة الخارجية.

جدول رقم (2) معادلات الاتجاه الزمني العام للواردات والصادرات الزراعية خلال الفترة (2000-2020)

المتغير	النموذج	R^2	F	معدل النمو السنوي%
الصادرات الزراعية	$Y=34.53 - 1.65x_1$ (5.64) (-3.39)	.17	4.14	2.8
الواردات الزراعية	$Y=647.43 + 0.082x_2$ (67.25) (10.71)	.85	62.1	5.19

المصدر: حسبت من الجدول رقم (1)

ثانياً: مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الزراعية الليبية:

1- معدل التغطية

من خلال الجدول رقم (3)، بتقدير معدل التغطية للصادرات والواردات الزراعية في ليبيا، يتبين أن هناك تذبذب في معدل التغطية، حيث بلغ حد أدنى حوالي 0.28% عام 2020، وحد أقصى بلغ حوالي 13.1% عام 2000 وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 1.67% خلال فترة الدراسة، مما يدل على ضعف حجم مساهمة الصادرات الزراعية في التجارة الخارجية الليبية.

2- **معدل التبعية الاقتصادية**

من خلال الجدول رقم (3)، تبين ان معدلات التبعية الاقتصادية تراوحت بين حد اقصى عام 2020 بنسبة 3012% وحد أدني عام 2000 بنسبة 339% وبمتوسط سنوي بلغ حوالي161.3%، وهذا الارتفاع في نسبة معدل التبعية للتجارة الخارجية الزراعية الى قيمة الناتج المحلى الزراعي يدل على ارتفاع حجم الواردات الزراعية وتبعية الاقتصاد الزراعي الليبي للخارج.

3-درجة الانكشاف الاقتصادي

من خلال الجدول رقم (3)، يتبين أن درجات الانكشاف الاقتصادي تراوحت بين حد أدنى عام 2001 وبنسبة 421.99 % وحد أقصى عام 2020بنسبة 3021.4%، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 1626.8% مما يوضح ارتفاع درجات الانكشاف الاقتصادي للتجارة الزراعية الليبية مما يؤدي إلى تأثر الاقتصاد الزراعي الليبي بالتجارة الخارجية وبالتالي تزايد تبعيتها للخارج.

4-درجة المشاركة الاقتصادية

من خلال الجدول رقم (3)، يتبين أن درجات المشاركة الاقتصادية تتراوح بين حد أدني بلغ نحو – 99.4 % عام 2020، وحد أعلي بلغ حوالي –76.7% عام 2000، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي **96.8%.**

5-الميل الحدي للتجارة الخارجية

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (3) الى ان الميل الحدى للواردات الزراعية بلغ اقل نسبة له نحو –5789.7% في عام 2016، بينما بلغ اعلى نسبة له حوالي 4571.7% في عام 2001.

وفيما يتعلق بالميل الحدي للصادرات الزراعية فقد بلغ أعلي نسبة له نحو 24.4% عام 2008، بينما بلغ اقل نسبة له نحو –767.8 % في عام 2000، الأمر الذي يعكس تأثر القطاع الزراعي بالتغيرات العالمية بدرجة كبيرة حيث بدأت الازمة الاقتصادية عام 2008.

جدول رقم (3) تطور مؤشرات كفاءة التجارة الزراعية الليبية خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	معدل التغطية %	الميل الحدي للصادرات	الميل الحدي للواردات	درجة المشاركة الاقتصادية	درجة الانكشاف الاقتصادي	معدل التبعية الاقتصادية
2000	13.15157	-767.8810	725.7760	-76.7541	451.6193	399.1277
2001	0.752040	658.0275	4571.789	-98.5071	421.9237	418.7744
2002	6.698083	-565.4120	339.4265	-87.4448	739.7286	693.2914
2003	3.182544	-9.709780	-810.3550	-93.8312	700.5382	678.9309
2004	2.795551	-220.5420	398.8713	-94.5610	1087.80	1058.2170
2005	1.923779	-263.2230	-3482.230	-96.2251	1052.464	1032.600
2006	0.982326	-96.6231	2251.416	-98.0545	857.0924	848.7548
2007	0.085561	21.97351	691.8112	99.8290	950.1328	949.3205
2008	0.808124	24.40945	1221.260	-98.3967	880.3799	873.3223
2009	0.863613	8.787632	-1068.250	-98.2876	892.7181	885.0745
2010	0.386575	0	0	-99.2298	1840.656	1833.5680
2011	0.386575	0	0	-99.2298	2440.388	2430.990
2012	0.386575	0	0	-99.2298	1840.801	1833.713
2013	0.386575	0	0	-99.2298	1846.639	1839.528
2014	0.386575	0	0	-99.2298	2038.640	2030.789
2015	0.386575	3.722262	-977.165	-99.2298	2066.309	2058.352
2016	0.343931	10.23392	-5789.77	-99.3145	2496.294	2487.738
2017	0.305096	22.72727	-5272.73	-99.3917	2793.161	2784.665
2018	0.298719	0	-16950.0	-99.4043	2830.453	2822.023

2019	0.291343	0	-4322.46	-99.4190	2914.180	2905.714
2020	0.285149	8.591065	3012.833	-99.4313	3021.424	3012.833
المتوسط	**1.670804**	**-55.2255**	**-1287.17**	**-96.8681**	**1626.826**	**1613.206**

معدل التغطية = قيمة الصادرات / قيمة الواردات * 100

الميل الحدي للصادرات = التغير في قيمة الصادرات / التغير في اجمالي الناتج * 100

الميل الحدي للواردات = التغير في قيمة الواردات / التغير في اجمالي الناتج * 100

درجة المشاركة الاقتصادية = صافي التجارة (ص – و) /حجم التجارة (ص + و) * 100

درجة الانكشاف الاقتصادي = حجم التجارة (ص + و) / اجمالي الناتج المحلي * 100

معدل التبعية الاقتصادية = اجمالي الواردات / اجمالي الناتج المحلي * 100

التوصيات:

من خلال نتائج البحث فقد تم اقتراح مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:

- مراقبة مؤشر التبعية الغذائية عبر خطط استراتيجية لتقليل الواردات من السلع التي يمكن إنتاجها محليًا.
- العمل على ترشيد الواردات الزراعية ومعالجة العجز في الميزان التجاري الليبي.
- التركيز على قطاع الإنتاج الحيواني وخاصة الإنتاج السمكي لما تتمتع به ليبيا من واقع موقعها الجغرافي.
- تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي عبر استثمارات في تقنيات الري الحديثة وتقليل الفاقد لخفض الاعتماد على الواردات.
- تنويع الصادرات الزراعية بتركيز على سلع ذات ميزة نسبية (كالتّمور) وتحسين جودتها لتلبية معايير التصدير العالمية.
- تعزيز التعاون الإقليمي مع دول الجوار لإنشاء أسواق مشتركة وتسهيل تدفق المنتجات الزراعية.
- تبنّي سياسات تحفيزية لجذب الاستثمارات في القطاع الزراعي (إعفاءات ضريبية، تمويل ميسر) لتنمية الصادرات غير النفطية.

- تنمية الصادرات الزراعية من خلال التركيز على إنتاج المحاصيل الزراعية التي تتميز بها ليبيا مثل زراعة الزيتون والتمور والحمضيات والعمل على تصديرها في صورها الأولية ومصنعة.
- تحسين البنية التحتية اللوجستية (النقل، التخزين المبرد) لخفض تكاليف التصدير وزيادة القدرة التنافسية.
- تعزيز الشفافية في البيانات عبر تحديث الإحصاءات الزراعية بشكل دوري بالتعاون مع منظمات دولية (الفاو) لاتخاذ قرارات مدعومة بالبيانات.
- توعية المزارعين بأسواق التصدير المحتملة وتدريبهم على معايير الجودة الدولية لتعظيم القيمة المضافة للصادرات.

المراجع

1- الدناصورى، فوزي محمد واخرون (2013)، كفاءة التجارة الخارجية الكلية والزراعية العربية، المؤتمر الدولي الأول "نحو أفاق التنمية الاقتصادية الزراعية بالمنطقة العربية وافريقيا" جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، مصر.
2- الشباح، واخرون (2018)، كفاءة التجارة الخارجية في الزراعة الليبية خلال فترة(1991 – 2015)، قسم الاقتصاد الزراعي، مجلة جامعة سرت العلمية، المجلد الثامن، العدد الثاني، ص236-246 .
3- العفيفي والنجار، (2018)، تقدير وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية على المستوى القومي والقطاع الزراعي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد، المجلد الثامن والعشرون، العدد الرابع، ص4.
4- اللافي، خالد عبد العاطي (2007)، دراسة تحليلية للتجارة العربية البينية للسلع الزراعية، رسالة ماجستيرغير منشورة، قسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.
5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الاحصائي السنوي، إعداد متفرقة، الخرطوم، السودان.
6- النجفي، سالم توفيق (1987) السياسات الاقتصادية الزراعية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.
7- **الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية**، طرابلس، **ليبيا**، اعداد متفرقة.

8- بوخشيم، عبد الناصر عزالدين (2003) تطور هيكل التجارة الخارجية في الإقتصاد الليبي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الإقتصاد، كلية الإقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر.

9- جميلة، اكريم على (2016)، دراسة اقتصادية تحليلية لدور التجارة الخارجية في التنمية الزراعية في ليبيا خلال الفترة (1990-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.

10- سعاد، عمر صالح (2015)، تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية الزراعية الليبية في ظل المتغيرات الاقتصادية والدولية، رسالة دكتوراه، قسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، مصر.

11- سرحان احمد سليمان واخرون (2016)، التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية الغذائية العربية ومؤشرات كفاءتها، رسالة دكتوراه غير منشورة، بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية.